علال فالي
أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال
جامعة محمد الخامس الرباط

صناعة النصوص القانونية

إشكالات الاختصار والصياغة

الطبعة الأولى

Scanned by CamScanner

الفهرس

مقدمة 5

القسم الأول:
مساطر إنتاج النصوص القانونية

الفصل الأول: الدستور 15

الفرع الأول: طبيعة المسطرة 16

المبحث الأول: مسطرة وضع الدستور 16

المبحث الثاني: مسطرة مراجعة الدستور 17

الفرع الثاني: طبيعة المضمون 20

الفصل الثاني: المجال الملكي 24

الفرع الأول: الظهير الشريف 26

المبحث الأول: خصوصيات الشكل 27

المطلب الأول: تأصيل المفهوم 27

المطلب الثاني: طبيعة الظهير الشريف 30

المطلب الثالث: مسطرة الإعداد 34

المطلب الرابع: حصانة الظهير الشريف 35

الفقرة الأولى: عدم قابلية الظهير الشريف للطعن فيه بالإلغاء 35

الفقرة الثانية: عدم قابلية الظهير الشريف لدعوى التعويض 38

المبحث الثاني: خصوصيات المضمون 39

المطلب الأول: الظهائر الشريفة غير الخاضعة للتوقيع بالعطف من رئيس الحكومة 40

Scanned by CamScanner

الفقرة الأولى: ظهائر ممارسة الصلاحيات الدينية المتعلقة بإمارة المؤمنين 40
الفقرة الثانية: ظهائر تعيين عشر شخصيات بمجلس الوصاية..... 42
الفقرة الثالثة: الظهير المتعلق بتعيين رئيس الحكومة 44
الفقرة الرابعة: الظهير المتعلق بإعفاء الحكومة..... 45
الفقرة الخامسة: الظهائر المتعلقة بالموافقة على تعيين القضاة من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية..... 46
الفقرة السادسة: الظهير المتعلق بإعلان حالة الاستثناء والظهير المعلن لانتهائها 47
الفقرة السابعة: الظهائر المتعلقة بتعيين نصف أعضاء المحكمة الدستورية ورئيسها 49
الفقرة الثامنة: الظهير المتعلق بعرض مشاريع ومقترحات الدستور على الشعب قصد الاستفتاء 50
المطلب الثاني: الظهائر التي توقع بالعطف من طرف رئيس الحكومة..... 52
الفقرة الأولى: الظهائر المتعلقة بممارسة الملك للمهام المشار إليها بالفقرتين الأولى والثانية من الفصل 42 من الدستور..... 53
الفقرة الثانية: الظهائر المتعلقة بتعيين أعضاء الحكومة 54
الفقرة الثالثة: الظهير المتعلق بحل مجلسي البرلمان أو أحدهما 58
الفقرة الرابعة: ظهائر التعيينات في الوظائف العسكرية..... 60
الفقرة الخامسة: ظهائر اعتماد السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية 62
الفقرة السادسة: ظهائر المصادقة على بعض المعاهدات..... 63
الفقرة السابعة: ظهائر العفو..... 66
الفقرة الثامنة: ظهير إعلان حالة الحصار 67
الفقرة التاسعة: ظهائر إصدار الأمر بتنفيذ القوانين..... 67
الفرع الثاني: المرسوم الملكي 70
المبحث الأول: تأصيل المفهوم..... 70

Scanned by CamScanner

المبحث الثاني: الخصوصيات 71
الفرع الثالث: الأمر الملكي بمثابة ظهير 78
المبحث الأول: تأصيل المفهوم 78
المبحث الثاني: الخصوصيات 79
الفصل الثالث: مجال القانون 81
الفرع الأول: سن القانون 81
المبحث الأول: سن القانون بواسطة البرلمان 82
المطلب الأول: المبادرة 82
الفقرة الأولى: نطاق المبادرة 82
أولا – نطاق القانون التنظيمي 83
ثانيا – نطاق القانون 87
ثالثا – نطاق الملتمسات 91
رابعا – تمظهرات المبادرات الملكية في مجال القانون 91
1. رئاسة المجلس الوزاري 92
2. طلب قراءة جديدة لمشاريع ومقترحات القوانين المعروضة 93
3. توجيه خطب ورسائل 93
أ. القوة الاقتراحية للخطب الملكية 94
ب. القيمة التوجيهية للرسائل الملكية 100
الفقرة الثانية: أجرأة المبادرة 103
أولا – مشاريع القوانين 107
1. من حيث الإعداد 107
2. من حيث التأشير على مشاريع القوانين من طرف بعض الوزارات .. 117
3. من حيث نشر مشاريع القوانين بالموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة 118
4. من حيث إشراك باقي القطاعات الوزارية 119

Scanned by CamScanner

5. من حيث التداول بشأنها والمصادقة عليها من طرف مجلس الحكومة أو المجلس الوزاري أو هما معا 120
6. من حيث إحالتها على البرلمان 125
7. من حيث إمكانية سحب مشاريع القوانين..... 128
ثانيا – مقترحات القوانين..... 129
1. من حيث الجهات المختصة 129
2. من حيث الأسبقية في الإيداع بمكتب أحد مجلسي البرلمان 132
3. من حيث القيود الواردة على تقديم مقترحات القوانين 133
4. من حيث الإحالة على الحكومة 139
5. من حيث إمكانية سحب مقترحات القوانين 140
ثالثا – الملتمسات في مجال التشريع 140
1. شروط قبول الملتمسات 141
أ. الشروط اللازم توفرها في مقدمي الملتمس..... 141
ب. الشروط اللازم توفرها في الملتمس 142
2. إيداع الملتمسات أو التوصل بها من مكتب أحد مجلسي البرلمان..... 142
3. بت مكتب المجلس المختص في الملتمسات..... 143
4. إحالة الملتمسات المقبولة على اللجان البرلمانية المختصة وإمكانية تبنيها كمقترحات قوانين 143
المطلب الثاني: المناقشة..... 145
الفقرة الأولى: شكليات الإيداع..... 145
الفقرة الثانية: شكليات الإحالة على اللجنة المختصة..... 148
الفقرة الثالثة: شكليات المناقشة أمام اللجنة المختصة..... 150
أولا – القاعدة العامة 151
ثانيا – خصوصيات مناقشة مشروع قانون المالية 154
الفقرة الرابعة: آجال البت..... 156
الفقرة الخامسة: تحرير تقرير من طرف مقرر اللجنة 156

Scanned by CamScanner

المطلب الثالث: التصويت بالجلسات العامة 157
الفقرة الأولى: وضع جدول الأعمال 158
الفقرة الثانية: آليات المناقشة والتصويت 159
الفقرة الثالثة: تنظيم عملية تداول المشاريع والمقترحات بين المجلسين. 163
الفقرة الرابعة: أجل التصويت 167
الفقرة الخامسة: طبيعة التصويت وكيفيات ممارسته 169
الفقرة السادسة: المصادقة 170
المطلب الرابع: الإحالة على المحكمة الدستورية 171
الفقرة الأولى: الإحالة الإلزامية 173
الفقرة الثانية: الإحالة الاختيارية 175
الفقرة الثالثة: أجرأة المراقبة 178
أولا – وجوب تقديم الإحالة من إحدى الجهات المختصة دستوريا 179
ثانيا – وجوب تقديم الإحالة قبل إصدار الأمر بتنفيذ القانون 180
1. الإحالات من قبل رئيس الحكومة 181
2. الإحالات من قبل أعضاء مجلس النواب 182
3. الإحالات من قبل أعضاء مجلس المستشارين 184
المبحث الثاني: الحلول محل البرلمان في مجال القانون 187
المطلب الأول: حلول الملك محل البرلمان في مجال القانون 188
الفقرة الأولى: المرحلة السابقة على دستور 1962 188
الفقرة الثانية: المرحلة اللاحقة على دستور 1962 192
المطلب الثاني: الحلول المشروط للحكومة محل البرلمان في مجال القانون
الفقرة الأولى: المراسيم المتخذة بناء على قانون الإذن 204
الفقرة الثانية: مراسيم القوانين 215
الفقرة الثالثة: مراسيم فتح الاعتمادات المالية 227
الفرع الثاني: نفاذ القانون 231
المبحث الأول: الإصدار 231

Scanned by CamScanner

الفرع السادس: دراسة آثار النص 340
المبحث الأول: نطاق اللجوء 342
المبحث الثاني: شكليات الإعداد 344
المبحث الثالث: المضمون 345
المبحث الرابع: الأهمية 349
الفصل الثاني: تقنيات الصياغة القانونية 351
الفرع الأول: خصوصيات الشكل 353
المبحث الأول: العنونة 354
المطلب الأول: طبيعة النص القانوني 355
المطلب الثاني: رقم النص 355
المطلب الثالث: تاريخ النص 360
المطلب الرابع: موضوع النص 361
الفقرة الأولى: خصائص موضوع النص 361
الفقرة الثانية: تنظيم العلاقة مع النصوص المرتبطة 364
أولا – الحالة المتعلقة بتنظيم النص المقترح لموضوع ما لأول مرة 364
ثانيا – الحالة المتعلقة بتنظيم النص المقترح لموضوع سبق تنظيمه 365
1. علاقة النص بالنصوص المغيرة أو المتممة 365
2. علاقة النص بالنصوص المنسوخة أو الملغاة 367
المبحث الثاني: الجهة مصدرة النص 371
المطلب الأول: بالنسبة للظهير الشريف 371
المطلب الثاني: بالنسبة للقوانين 372
المطلب الثالث: بالنسبة للمراسيم الحكومية والقرارات الصادرة عن رئيس الحكومة 373
المطلب الرابع: بالنسبة للقرارات الوزارية وقرارات كتاب الدولة 373
المبحث الثالث: أساس إصدار النص 374
المطلب الأول: مضمون أساس الإصدار 375

Scanned by CamScanner

الفقرة الأولى: أساس إصدار الظهائر الشريفة 375
الفقرة الثانية: أساس إصدار المراسيم 377
أولا: بالنسبة للمراسيم التنظيمية المستقلة 377
ثانيا : بالنسبة للمراسيم التطبيقية للقوانين 379
الفقرة الثالثة: أساس إصدار القرارات 380
المطلب الثاني: شكليات أساس الإصدار 381
الفقرة الأولى: شكليات الأساس غير الخاضع للتعديل 381
أولا – في حالة الإحالة على ظهير شريف 381
ثانيا، في حالة الإحالة على قانون أو قانون تنظيمي 382
ثالثا، في حالة الإحالة على مرسوم أو قرار 382
الفقرة الثانية: شكليات الأساس الخاضع للتعديل 383
الفقرة الثالثة: شكليات الأساس المحيل على رأي أو استشارة
أو اقتراح جهة معينة 384
المبحث الرابع: عبارة إعلان إصدار النص 386
المطلب الأول: بالنسبة للظهائر الشريفة 386
المطلب الثاني: بالنسبة للمراسيم التنظيمية 387
المطلب الثالث: بالنسبة للقرارات التنظيمية 387
المبحث الخامس: مضمون النص 389
المطلب الأول: الديباجة أو التصدير أو بيان الأسباب 389
المطلب الثاني: مقتضيات النص 392
المطلب الثالث: الأحكام أو المقتضيات الانتقالية 394
المطلب الرابع: الأحكام أو المقتضيات المختلفة والختامية 398
الفقرة الأولى: تنظيم طبيعة الآجال 398
الفقرة الثانية: تحديد النصوص المنسوخة أو الملغاة 398
الفقرة الثالثة: تحديد تاريخ نفاذ النص 404
الفقرة الرابعة: تحيين الإحالات 412

Scanned by CamScanner

الفقرة الخامسة: تحديد الجهة المكلفة بالتنفيذ 413
المطلب الرابع: مكان وتاريخ التوقيع على النص 414
المطلب الخامس: التوقيع والتوقيع بالعطف 416
أولا – التوقيع 416
ثانيا – التوقيع بالعطف..... 417
الفرع الثاني: خصوصيات الأسلوب القانوني 419
المبحث الأول: بساطة الأسلوب القانوني..... 420
المطلب الأول: شروط ضمان بساطة الأسلوب 421
المطلب الثاني: طغيان الأسلوب القانوني المعقد على النصوص الحديثة 422
الفقرة الأولى: محاولة القانون تأطير التطورات التكنولوجية
والعلمية والرقمية 423
الفقرة الثانية: اللجوء المبالغ فيه لترجمة القوانين المقارنة..... 424
الفقرة الثالثة: اعتماد الفرنسية في المسودات الأصلية لبعض النصوص.. 424
الفقرة الرابعة: السرعة في إنتاج النصوص القانونية 425
الفقرة الخامسة: تعدد المتدخلين في إنتاج بعض النصوص 425
المطلب الثالث: تأثيرات الأسلوب القانوني المعقد 426
الفقرة الأولى: على مستوى زمام المبادرة 426
الفقرة الثانية: على مستوى المفاهيم..... 426
الفقرة الثالثة: على مستوى المعنيين بالنصوص..... 428
المبحث الثاني: دقة ووضوح الأسلوب القانوني..... 429
المطلب الأول: تناسق الأسلوب..... 430
المطلب الثاني: المساواة في الأسلوب 432
الفقرة الأولى: تجنب الإيجاز المخل..... 432
الفقرة الثانية: تجنب الإطناب والحشو..... 432
المطلب الثالث: تجنب المفاهيم والعبارات مصدر الخلط واللبس..... 433
الفقرة الأولى: التمسك بالمفاهيم القانونية الصحيحة..... 433

Scanned by CamScanner

الفقرة الثانية: استعمال اللغة القانونية المباشرة 434
الفقرة الثالثة: توحيد الأفعال والكلمات المستعملة 434
المطلب الرابع: تحييد الأسلوب وتجنب الشخصنة 435
الفقرة الأولى، على مستوى الجهة مصدرة النص 435
الفقرة الثانية : على مستوى مضمون النص 435
المبحث الثالث: سلامة الأسلوب 439
المطلب الأول: تجنب الأخطاء الدلالية والنحوية والصرفية 441
المطلب الثاني: سلامة استعمال علامات الترقيم 442
الفقرة الأولى: النقطة والفاصلة 443
الفقرة الثانية: الفاصلة المنقوطة 444
الفقرة الثالثة: علامات أو نقط الحذف 446
الفقرة الرابعة: النقطتان الرأسيتان أو النقطتان 446
الفقرة الخامسة: النقطتان الرأسيتان أو النقطتان 446
المطلب الثالث: سلامة استعمال الأرقام 448

الملاحق 455
أولا، نماذج لبعض المراسيم والقرارات 456
ثانيا، بعض القوانين التنظيمية والمراسيم المرتبطة بمجال صناعة النصوص القانونية 466
1. القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية 467
2. القانون التنظيمي رقم 90.15 المتعلق بمجلس الوصاية 474
3. القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع 480
4. القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، والنصوص التنظيمية الصادرة تطبيقا له 483

Scanned by CamScanner

5. القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها 486
6. المرسوم رقم 2.17.585 بتاريخ 23 نونبر 2017 بشأن دراسة الأثر الواجب إرفاقها ببعض مشاريع القوانين (الصادر تطبيقا للمادتين 19 و 21 من القانون التنظيمي رقم 065.13) 489
7. القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية 493
8. مرسوم رقم 2.15.426 متعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية 506
9. مرسوم رقم 2.08.229 بإحداث مسطرة لنشر مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية 512
10. مرسوم رقم 2.05.1369 بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري 515
11. مرسوم 2.05.768 في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة 518

لائحة المراجع 521
الفهرس 525

Scanned by CamScanner